التعبير والمضمون، وبتطبيق إجراء الاستبدال. ومن أفضل الشواهد التي عثرنا عليها في هذا المعنى قول ابن يعيش: «والذي يدلّ أنّهما ليستا لمعنى التعريف أمران: أحدهما أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها نحو الرجل والغلام ورجل وغلام ولم نجدهم قالوا "لذا" كما قالوا غلام فلمّا خالفت ما عليه نظائرها دلّ على أنّها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرها من الحروف والأمر الثاني أنّا نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معرّاة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي من وما الخ...» [1]

ولكي يقع الانتفاع الأمثل من هذا الشاهد نلاحظ أن ابن يعيش عبّر عن إمكانية الاستبدال بجواز الإسقاط وعبّر عن امتناع الاستبدال باللزوم.

2.4 - التأنيث والتذكير

أما الموطن الثاني الذي يمكن أن يتّخذه الباحث دليلا على حسن تفكيك القدماء اللفظ المركّب إلى لفظ مفرد لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه فهو تعريفهم للمؤنث والمذكّر. يقول ابن الحاجب: «المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا والمذكّر بخلافه. وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة». ويمكن أن نعتبر عزل القدماء لثوابت التعبير التي سموها: تاء وألفا مقصورة وممدودة، والموازنة بينها ثم الحكم بتماثلها من جهة تعالقها مع نفس الثابت من ثوابت المضمون تطبيقا ناجحا لإجراء الاستبدال، فيه وفاء لشكل المضمون للسان العربي.

إنّ إلفنا لهذه القواعد وتنزّلها من معارفنا اللّغوية منزلة البديهات قد يحجب عنّا قيمتها العلمية والنظرية. لذلك نلفت نظر القارئ إلى ما يجده اللسانيّون من عنَت ومشقّة في تعيين مثل هذه الوحدات الدنيا الدالة واستقصاء بدائلها التي تتحقق بها على صعيد التعبير عندما يقبلون على دراسة لسان بكر لم يوصف من قبل.

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 321.